

خارج الفقہ

۱۶ ۱۷-۱۱-۱۴۰۳ واجبات الطواف

دراسات الأستاذ:
مهدی المادوی الطهرانی

القول في الطواف

- القول في الطواف
- الطواف أول واجبات العمرة، و هو عبارة عن سبعة أشواط حول الكعبة المعظمة بتفصيل و شرائط آتية، و هو ركن يبطل العمرة بتركه عمدا إلى وقت فوته سواء كان عالما بالحكم أو جاهلا، و وقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه و إتيان سائر أعمال العمرة و إدراك الوقوف بعرفات.

من أبطل عمرته عمدا

• مسألة ١ الأحوط * لمن أبطل عمرته عمدا
الإتيان بحج الافراد و بعده بالعمره و الحج من
قابل **.

• * بل الأقوى.

• ** اتيان الحج من قابل مبنى على الإحتياط
المستحب.

لو ترك الطواف سهوا

• مسألة ٢ لو ترك الطواف سهوا يجب الإتيان به في أي وقت أمكنه * و إن رجع إلى محله و أمكنه الرجوع بلا مشقة وجب، و إلا استتاب لإتيانه.

• * و يجب السعي بعده على الأحوط.

لو ترک الطواف سهوا

• مسألة ٢ لو ترک الطواف سهوا يجب الإتيان به
في أي وقت أمكنه *

• * و يجب السعي بعده على الأحوط

لو ترك الطواف سهوا

• و إن رجع إلى محله و أمكنه الرجوع بلا مشقة وجب***، و إلا استتاب لإتيانه.

•*** لو عاد لاستدراكهما بعد الخروج على وجه يستدعى وجوب الإحرام لدخول مكة يتعين عليه الإحرام ثم يقتضى الفألت قبل الإتيان بأفعال العمرة أو بعده.

لو لم يقدر على الطواف

- مسألة ٣ لو لم يقدر على الطواف لمرض و نحوه فإن أمكن أن يطاف به و لو بحمله على سرير وجب، و يجب مراعاة ما هو معتبر فيه بقدر الإمكان، و إلا تجب الاستنابة عنه.

لو سعى قبل الطواف

- مسألة ٤ لو سعى قبل الطواف فالأحوط * إعادته بعده،
و لو قدم الصلاة عليه يجب إعادتها بعده.

• * بل الأقوى

واجبات الطواف

- القول في واجبات الطواف
- و هي قسمان
- الأول في شرائطه،
- و هي أمور:

- الأول - النية
- بالشرائط المتقدمة في الإحرام.

• الثانى - الطهارة من الأكبر و الأصغر*، فلا يصح من الجنب و الحائض و من كان محدثاً بالأصغر، من غير فرق بين العالم و الجاهل و الناسى.

• * الطهارة من الحدث شرط فى الطواف الفريضة أى الطواف الذى يجب لأجل إحرام العمرة أو الحج و إن كان العمرة أو الحج نفسه مستحباً و هذه الطهارة ليست شرطاً فى الطواف النافلة أى الطواف الذى لا يجب للإحرام و حيث كان نظر الماتن متوجهاً إلى الطواف الفريضة أطلق شرطية الطهارة فتأمل.

لو عرض الحدث في أثناء الطواف

- مسألة ١ لو عرضه في أثناء الحدث الأصغر * فإن كان بعد إتمام الشوط الرابع توضاً و أتى بالبقية و صح، و إن كان قبله ** فالأحوط الإتمام مع الوضوء و الإعادة،

- * أي حدث سهواً و لو حدث عمداً يبطل طوافه مطلقاً.

- ** فإن كان قبل النصف من الشوط الرابع يجب عليه الإعادة و إن كان بعده فيجب الإتمام مع الوضوء و الإعادة.

لو عرض الحدث في أثناء الطواف

- و لو عرضه الأكبر وجب الخروج من المسجد فوراً و أعاد الطواف بعد الغسل لو لم يتم أربعة أشواط ***، و إلا أتمه.

- *** فإن كان قبل النصف من الشوط الرابع يجب عليه الإعادة بعد الغسل و إن كان بعده فيجب الإتمام و الإعادة.

لو كان له عذر عن المائئة يتيمم

- مسألة ٢ لو كان له عذر عن المائئة يتيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل، والأحوط مع رجاء ارتفاع العذر الصبر إلى ضيق الوقت.*

- * ضيق الوقت شرعاً كأن ينتهي أمد الطواف شرعاً و هو إنتهاء ذى الحجة أو عادة كأن ينتهي فرصة البقاء فى مكة لذهاب الرفقة.

لو شك في الحدث أثناء الطواف

- مسألة ٣ لو شك في أثناء الطواف أنه كان على وضوء فان كان بعد تمام الشوط الرابع توضأ و أتم طوافه و صح، و إلا فالأحوط الإتمام ثم الإعادة*،
- * لو كان الشك قبل إتمام نصف الشوط الرابع يبطل طوافه و لو شك بعد نصف الشوط الرابع و قبل تمامه يجب الإحتياط يعنى الوضوء و الإتمام و الإعادة.

لو شك في الحدث أثناء الطواف

- و لو شك في أثناؤه في أنه اغتسل من الأكبر، يجب الخروج فوراً، فإن أتم الشوط الرابع فشك أتم الطواف بعد الغسل و صح، و الأحوط الإعادة، و إن عرضه الشك قبله *** أعاد الطواف بعد الغسل،
- *** لو كان الشك قبل إتمام نصف الشوط الرابع يبطل طوافه و لو شك بعد نصف الشوط الرابع و قبل تمامه يجب الإحتياط يعنى الغسل و الإتمام و الإعادة.

لو شك في الحدث أثناء الطواف

- و لو شك بعد الطواف لا يعتنى به، و يأتي بالطهور للأعمال
اللاحقة***.
- *** هذا لو كان يحتمل توجهه إلى الطهارة قبل الطواف.

الثالث - طهارة البدن و اللباس

- الثالث - طهارة البدن و اللباس*، و الأحوط*** الاجتناب عما هو المعفو عنه في الصلاة كالدّم الأقل من الدرهم و ما لا تتم فيه الصلاة حتى الخاتم و أما دم القروح و الجروح فان كان في تطهيره حرج عليه لا يجب، و الأحوط تأخير الطواف مع رجاء إمكان التطهير بلا حرج بشرط أن لا يضيق الوقت، كما أن الأحوط تطهير اللباس أو تعويضه مع الإمكان.

• * على الأحوط

• *** استحباباً

لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه

- مسألة ٤ لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حاله فالأصح صحة طوافه، و لو شك في طهارتهما قبل الطواف جاز الطواف بهما و صح إلا مع العلم بالنجاسة و الشك في التطهير.

لو عرضته نجاسة في أثناء الطواف

- مسألة ٥ لو عرضته نجاسة في أثناء الطواف أتمه بعد التطهير و صح و كذا لو رأى نجاسة و احتمل عروضها في الحال، و لو علم أنها كانت من أول الطواف * فالأحوط ** الإتمام بعد التطهير ثم الإعادة سيما إذا طال زمان التطهير، فالأحوط حينئذ الإتيان بصلاة الطواف بعد الإتمام ثم إعادة الطواف و الصلاة، و لا فرق في ذلك الاحتياط بين إتمام الشوط الرابع و عدمه.
- * أتمه بعد التطهير و صح.
- ** استحباباً

لو نسي الطهارة و تذكر بعد الطواف أو في أثناءه

• مسألة ٦ لو نسي الطهارة و تذكر بعد الطواف أو في أثناءه فالأحوط الإعادة*.

• * هذا الإحتياط واجب لو علم بعد الطواف أو في أثناءه أنه طاف من دون الطهارة أو شك بعد الطواف أو في أثناءه في الطهارة مع العلم بعدم الإلتفات إلى الطهارة قبل الطواف وإلا فلا وجه له.

الرابع - أن يكون مختونا

- الرابع - أن يكون مختونا، و هو شرط فى الرجال لا النساء، و الأحوط مراعاته فى الأطفال، فلو أحرم الطفل الأغلف بأمر وليه أو أحرمه وليه صح إحرامه و لم يصح طوافه على الأحوط، فلو أحرم بإحرام الحج حرم عليه النساء على الأحوط، و تحل بطواف النساء مختونا أو الاستنابة له للطواف، و لو تولد الطفل مختونا صح طوافه.

الخامس - ستر العورة

- الخامس - ستر العورة، فلو طاف بلا ستر بطل طوافه *،

- * شرط صحة الطواف هو الستر الواجب في الصلاة للرجال على الأقوى و للنساء على الأحوط.

الخامس - ستر العورة

- و تعتبر في الساتر الإباحة فلا يصح مع المغصوب ***، بل لا يصح على الأحوط مع غصبيه غيره من سائر لباسه.

- *** اعتبار الإباحة في الساتر مبنى على الإحتياط المستحب فيصح الطواف في الساتر المغصوب فضلاً عن غيره من سائر لباسه.

- السادس - الموالاة بين الأشواط عرفا على الأحوط بمعنى أن لا يفصل بين الأشواط بما يخرج عن صورة طواف واحد.*

- * الموالاة يعتبر في صحة الطواف لو لم يتم نصف الشوط الرابع، بمعنى أن لا يفصل بين الأشواط أكثر من الفصل للإستراحة أو لصلاة الجماعة فريضة أو جنازة أو لصلاة ضاقت وقتها حتى الوتر. أما بين النصف من الشوط الرابع إلى تمام هذا الشوط فيعتبر على الأحوط و بعد إتمام الشوط الرابع لا يعتبر و إن كان الأحوط مراعاته مطلقاً

القسم الثاني - ما عد جزءا لحقيقة الطواف

- القسم الثاني - ما عد جزءا لحقيقته،
- و لكن بعضها من قبيل الشرط، و الأمر سهل.
- و هي أمور:

الأول - الابتداء بالحجر الأسود

- الأول - الابتداء بالحجر الأسود،
- و هو يحصل بالشروع من الحجر الأسود من أوله أو وسطه أو آخره.

الثاني - الختم بالحجر الأسود

• الثاني - الختم به،

• و يجب الختم في كل شوط بما ابتداء منه، و يتم الشوط به، و هذان الشرطان يحصلان بالشروع من جزء منه، و الدور سبعة أشواط، و الختم بما بدأ منه، و لا يجب بل لا يجوز ما فعله بعض أهل الوسوسة و بعض الجهال مما يوجب الوهن على المذهب الحق، بل لو فعله ففي صحة طوافه إشكال.

لا يجب الوقوف في كل شوط

- مسألة ٧ لا يجب الوقوف في كل شوط، و لا يجوز ما فعله الجهال من الوقوف و التقدم و التأخر بما يوجب الوهن على المذهب.

الثالث - الطواف على اليسار

- الثالث - الطواف على اليسار بأن تكون الكعبة المعظمة حال الطواف على يساره*، و لا يجب أن يكون البيت في تمام الحالات محاذياً حقيقةً للكتف، فلو انحرف قليلاً حين الوصول إلى حجر إسماعيل (ع) صح و إن تمايل البيت إلى خلفه و لكن كان الدور على المتعارف،...
- * الظاهر أن المراد منه هو كون الطواف على خلاف اتجاه عقارب الساعة و لذا لا يجب أن يكون البيت في تمام الحالات محاذياً حقيقةً للكتف.

الثالث - الطواف على اليسار

- ...و كذا لو كان ذلك عند العبور عن زوايا البيت، فإنه لا إشكال فيه بعد كون الدور على النحو المتعارف مما فعله سائر المسلمين.*
- * و هو كون الطواف على خلاف اتجاه عقارب الساعة

الاحتياط بكون البيت في جميع الحالات على
الكتف الأيسر

• مسألة ٨ الاحتياط بكون البيت في جميع الحالات على
الكتف الأيسر و إن كان ضعيفا جدا و يجب على
الجهال و العوام الاحتراز عنه لو كان موجبا للشهرة و
وهن المذهب لكن لا مانع منه لو فعله عالم عاقل بنحو
لا يكون مخالفا للتقية أو موجبا للشهرة*.

• * بل لا وجه لفعله من عالم عاقل لأنه خلاف الإحتياط
بل دليل على عدم كونه عالماً عاقلاً فتعقل.

لو طاف على خلاف المتعارف

- مسألة ٩ لو طاف على خلاف المتعارف في بعض أجزاء شوطه مثلاً - كما لو صار بواسطة المزاحمة وجهه إلى الكعبة أو خلفه إليها أو طاف على خلفه على عكس المتعارف - يجب * جبرانه و لا يجوز الاكتفاء به.
- * على الأحوط.

لو سلب بواسطة الازدحام الاختيار منه

• مسألة ١٠ لو سلب بواسطة الازدحام الاختيار منه في طوافه * فطاف و لو على اليسار بلا اختيار وجب جبرانه و إتيانه باختيار، و لا يجوز الاكتفاء بما فعل ***.

• * بحيث يصدق أنه لم يطف بإختياره.

• *** أما لو صدق أنه طاف بإختياره صح طوافه و لو كانت حركته ناشئة عن الضغط بواسطة الإزدحام.

يصح الطواف بأىّ نحو من السرعة و البطء

- مسألة ١١ يصح الطواف بأىّ نحو من السرعة و البطء ماشيا و راكبا لكن الأولى المشى اقتصادا.

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- «٣» ٢٩ بَابُ جَوَازِ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ وَاسْتِحْبَابِ الْاِقْتِصَادِ لَا الرَّمْلَ «٤»
- ٢٢ ١٧٩ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُسْرَعِ - وَالْمُبْطِئِ فِي الطَّوَافِ - فَقَالَ كُلُّ وَاسِعٍ مَا لَمْ يُوْذِ أَحَدًا.
- (٤) - الرمل - هو الهرولة و هو إسراع المشى مع تقارب الخطأ. (مجمع البحرين - رمل - ٥ - ٣٨٥).

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- ۱۷۹۲۳ - ۲ - «۶» وَ فِي الْعِلَلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ زُرَّارَةَ أَوْ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ «۷» قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الطَّوَافِ أَيْرَمْلُ فِيهِ الرَّجُلُ

رَمَلَ يَرْمُلُ رَمَلًا

- وفي حديث الطواف «رَمَلَ ثَلَاثًا وَ مَشَى أَرْبَعًا»
- يقال رَمَلَ يَرْمُلُ رَمَلًا وَ رَمَلَانًا إِذَا أَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ وَ هَزَّ مِنْكِبِهِ.
- (س) وَ مِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ «فِيمَ الرَّمْلَانُ وَ الْكُشْفُ عَنِ الْمَنَاقِبِ وَ قَدْ أَطَا اللَّهَ الْإِسْلَامُ؟»
- يَكْثُرُ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فِي أَنْوَاعِ الْحَرَكَةِ، كَالنَّزْوَانِ، وَ النَّسْلَانِ، وَ الرَّسْفَانِ وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ.

رَمَلٌ يَرْمُلُ رَمَلًا

- و حكى الحربى فيه قولاً غريباً قال: إنه تشبيه الرَّمَلِ، و ليس مصدراً، و هو أن يهزَّ منكبيه و لا يسرع، و السَّعى أن يسرع فى المشى، و أراد بالرَّمَلين الرَّمَل و السَّعى. قال: و جاز أن يقال للرَّمَل و السَّعى الرَّمَلان؛ لأنه لما خفَّ اسم الرَّمَل و ثقل اسم السَّعى غلب الأَخَفُّ فقلَّ الرَّمَلان، كما قالوا القمران، و العمران،

رَمَلٌ يَرْمُلُ رَمَلًا

- و هذا القول من ذلك الإمام كما تراه، فإن الحال التي شرع فيها رَمَلُ الطواف، و قول عمر فيه ما قال يشهد بخلافه؛ لأنَّ رَمَلُ الطَّوَّافِ هو الَّذِي أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ؛ لِيَرَى الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُمْ حَيْثُ قَالُوا وَهَنْتَهُمْ حَمَى يَثْرِبَ، وَ هُوَ مَسْنُونٌ فِي بَعْضِ الْأَطْوَافِ دُونَ الْبَعْضِ.

رَمَلٌ يَرْمُلُ رَمَلًا

- و أما السعي بين الصفا و المروة فهو شعار قديم من عهد هاجر أم إسماعيل عليهما السلام، فإذا المراد بقول عمر رَمَلَانِ الطواف وحده الذي سن لأجل الكفار، و هو مصدر. و كذلك شرحه أهل العلم لا خلاف بينهم فيه، فليس للتثنية وجه. و الله أعلم.

رَمَلٌ يَرْمُلُ رَمَلًا

- و الرَّمَلُ، بالتحريك: الهَرُولَةُ. و رَمَلٌ يَرْمُلُ رَمَلًا: و هو دَوْنُ المَشْيِ «١» و فوق العدو. و يقال: رَمَلَ الرَّجُلُ يَرْمُلُ رَمَلَانًا و رَمَلًا إذا أسرع في مشيته و هَزَمَنَكَبِيه، و هو في ذلك لا يَنْزُو، و الطائف بالبيت يَرْمُلُ رَمَلَانًا اقتداءً بالنبي، صلى الله عليه و سلم، و بأصحابه، و ذلك بأنهم رَمَلُوا لِيَعْلَمَ أَهْلُ مَكَّةَ أَنَّ بِهِمْ قُوَّةً؛ و أنشد المبرد:
- ناقتَه تَرْمُلُ في النَّقَالِ،
مُتَلَفٌ مالٌ و مُفِيدٌ مالٌ

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَمَّا أَنْ قَدِمَ مَكَّةَ وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْكِتَابُ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ أَمْرَ النَّاسِ أَنْ يَتَجَلَّدُوا وَ قَالَ أَخْرِجُوا أَعْضَادَكُمْ وَ أَخْرِجْ رَسُولُ اللَّهِ ص ثُمَّ رَمَلَ بِالْبَيْتِ لِيُرِيَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَصِبْهُمْ جَهْدٌ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يَرْمِلُ النَّاسُ وَ إِنِّي لَأَمْشِي مَشْيًا وَ قَدْ كَانَ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ ع يَمْشِي مَشْيًا.

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- (٥) - الفقيه ٢ - ٤١١ - ٢٨٤٢.
- (٦) - علل الشرائع - ٤١٢ - ١.
- (٧) - في نسخة - محمد بن مسلم (هامش المخطوط).

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- ١٧٩٢٤ - ٣ - «١» وَ بِهَذَا الْإِسْنَادَ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ يَعْقُوبَ الْأَحْمَرِ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَمَّا كَانَ غَزَاهُ الْحَدِيثِيَّةَ - «٢» «وَادَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَهْلَ مَكَّةَ ثَلَاثَ سِنِينَ - ثُمَّ دَخَلَ فَقَضَى نَسَكَهُ - فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ص بِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ - جُلُوسٍ فِي فَنَاءِ الْكَعْبَةِ - فَقَالَ هُوَ ذَا قَوْمِكُمْ عَلَيَّ رِءُوسِ الْجِبَالِ - لَا يَرَوْنَكُمْ فَيَرَوُا فِيكُمْ ضَعْفًا - قَالَ فَقَامُوا فَشَدُّوا أَرْزَهُمْ - وَ شَدُّوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ ثُمَّ رَمَلُوا.

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- ۱۷۹۲۵ - ۴ - «۳» محمد بن یعقوب عن عدّه من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عیسی عن البرقی عن عبد الرحمن بن سیابة قال: سألت أبا عبد الله ع عن الطَّوَافِ فَقُلْتُ - أَسْرِعْ وَ أَكْثِرْ أَوْ أَبْطِئْ «۴» قَالَ مَشَى بَيْنَ مَشْيَيْنِ.

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «۵».

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- ١٧٩٢٦ - ٥ - «٦» أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن أبيه قال: سئل ابن عباس فقيل له إن قوماً يروون - «٧» أن رسول الله ص أمر بالرمل حول الكعبة - فقال كذبوا وصدقوا فقلت و كيف ذاك - فقال إن رسول الله ص دخل مكة في عمره القضاء - وأهلها مشركون - و بلغهم أن أصحاب محمد مجهودون - فقال رسول الله ص رحم الله أمراً - أراهم من نفسه جلدأ

جَوَازُ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- فَأَمَرَهُمْ فَحَسِرُوا عَنْ أَعْضَادِهِمْ - وَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةً أَشْوَاطَ - وَرَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى نَاقَتِهِ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ أَخَذَ بِرِمَامِهَا - وَ الْمُشْرِكُونَ بِحِيَالِ الْمِيزَابِ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ - ثُمَّ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص بَعْدَ ذَلِكَ - فَلَمْ يَرْمِلْ وَ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِذَلِكَ - فَصَدَقُوا فِي ذَلِكَ وَ كَذَّبُوا فِي هَذَا.

جَوَازِ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

- (١) - علل الشرائع - ٤١٢ - ٢.
- (٢) - في المصدر - غزوة الحديبية.
- (٣) - الكافي ٤ - ٤١٣ - ١.
- (٤) - في التهذيب - أو أمشي و ابطيء (هامش المخطوط).
- (٥) - التهذيب ٥ - ١٠٩ - ٣٥٢.
- (٦) - نوادر أحمد بن محمد بن عيسى - ٧٣ و لاحظ هامش (ص ١٤٠) من الطبعة الحديثه.
- (٧) - في المصدر - يزعمون.

جَوَازِ الْإِسْرَاعِ وَالْإِبْطَاءِ فِي الطَّوَافِ

• ١٧٩٢٧ - ٦ - «١» وَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:
رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَ يَمْشِي وَلَا يَرْمِلُ.

الرابع - إدخال حجر إسماعيل في الطواف

- الرابع - إدخال حجر إسماعيل عليه السلام في الطواف، فيطوف خارجه عند الطواف حول البيت، فلو طاف من داخله أو على جداره بطل طوافه و تجب الإعادة، و لو فعله عمدا فحكمه حكم من أبطل الطواف عمدا كما مر، و لو كان سهوا فحكمه حكم إبطال الطواف سهوا، و لو تخلف في بعض الأشواط فالأحوط إعادة الشوط، و الظاهر عدم لزوم إعادة الطواف و إن كانت أحوط.



